خلال الفترة يناير - يوليو2011م

ارتفاع قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية إلى 2,27 مليار دولار

خاص/الثورة
ارتفعت قيمة حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير–يوليو٢٠١١م إلى مليارين و٢٧,٩ مليون دولار وذلك من مليار و٤٧٥,١ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٠م .
وأوضحت بيانات إحصائية رسمية أن الزيادة في عائدات الحكومة من قيمة حصتها من الصادرات النفطية خلال السبعة الأشهر الأولى من العام الجاري بلغت ٥٥٢,٨ مليون دولار عما كانت علية خلال نفس الفترة من العام الماضي .
ولفتت إلى أن حصة الحكومة من الكمية المصدرة شهدت انخفاضا طفيفا ،حيث وصلت إلى ١٨,١١ مليون برميل مقابل ١٩,٠٥ مليون برميل خلال نفس الفترة .
وترجع الزيادة في عائدات الصادرات النفطية إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال العام الجاري والتي تجاوزت حاجز الـ١٠٠ دولار للبرميل الواحد .

809 ملايين ريال رأس المال الاستثماري بمحافظة إب خلال الربع الثاني من العام الجاري

خاص/الثورة
بلغ رأس المال الاستثماري بمحافظة إب خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١١م نحو ٨٠٩ ملايين ريال .
وأوضحت النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن رأس المال الاستثماري بالمحافظة يمثل ٩,١٣٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة وفروعها خلال نفس الفترة وأشارت إلى أن الاستثمارات بالمحافظة توفر ٣٣ فرصة عمل مباشرة فضلا عن العديد من الفرص غير المباشرة .
وتعد محافظة إب من المحافظات الهامة والجاذبة للاستثمار وخصوصاً وأن هذه المحافظة تتوفر فيها العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وبالذات في القطاع السياحي .

رجال أعمال وصناعيون يدعون الحكومة إلى الاهتمام ودعم المجال الاستثماري للصناعة الوطنية

تقرير /أحمد الطيار

■ دعا رجال أعمال وصناعيون الحكومة للاهتمام بالقطاع الصناعي اليمني وفتح المجال أمامه ليحظى بالرعاية والاهتمام في ضوء الاستراتيجية الجديدة للتمنية الصناعية المزمع تطبيقها في بلادنا خلال الفترة المقبلة والتي تؤكد وجود فرص واعدة أمام القطاع الصناعي اليمني الخاص لقيام سلسلة جديدة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الأغذية والملابس والطاقة والتعدين والملابس وأدوات التجميل والصيدلة والأسماك والإحياء البحرية.

وقال رجال الأعمال والصناعيون إن خبراء ماليزيين في مجال الصناعة كشفوا عن تلك الفرص الحقيقية في ضوء دراسة ميدانية وبناء على معطيات وحقائق ثابتة تم استيفاؤها من خلال بيانات عن الأسواق الدولية أكدت أن المنتجات الصناعية اليمنية ستكون ذات ميزة نسبية منافسة بقوة،مما يجعله تسهم جديا في استيعاب العمالة ضمن مشروعات صغيرة منتجة وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ووفقا للخبراء الذين يمثلون شركة سيريم الماليزية إنهم متأكدين من إن القطاع الصناعي اليمني في حال تطبيقه لإستراتيجية التنمية الصناعية التي أعدوها وفقا لأحدث الممارسات العلمية الحديثة سيتمكن من قيادة عجلة النمو الاقتصادي للبلد ويمكنه من الوصول إلى٩ ٪ بحلول٢٠٢٥ م وهو ما يجعل هذه الإستراتيجية منسجمة مع الرؤية اليمنية٢٠٢٥ م.

وخلال عام ونصف العام تمكن الفريق الماليزي بناء على طلب من الحكومة اليمنية من انجاز مسودة إستراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن من خلال دراسة وعمل ميداني شمل الغوص والتحليل في بيانات القطاعات الاقتصادية اليمنية الواعدة وبعمليات التحليل والتدقيق في البيانات تم عمل مقارنات مع دول أخرى عملت بنفس المنهج.

وتضم الإستراتيجية التي أقرتها الحكومة خلال شهر العام الجاري إطارا واعدا بناء على نتائج الدراسة الميدانية يتضمن توصية بالصناعات الواعدة التي يمكن أن تحفز وتدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، سواء من خلال الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، لدعم التنوع الاقتصادي في اليمن وقيادة التحول من صناعة معتمدة على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي إلى الصناعات الواعدة.

وغطت الدراسة الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، بإتباع ثلاث مراحل رئيسية تمثلت في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المُقارن، والتوصيات الإستراتيجية.

ووضعت الدراسة سبع استراتيجيات رئيسية للصناعات الواعدة اليمنية هي التوجه نحو التصدير والاستهلاك المحلي، ودعم التوجه نحو تكوين المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، إضافة إلى شراكة القطاع العام والخاص والمجمعات العنقودية الصناعية الإستراتيجية ، والمناطق الاقتصادية الإستراتيجية، والإبداع.

وتهدف الإستراتيجية لإعادة تنشيط القطاع الصناعي لكي يسهم بفاعلية في الناتج القومي ومن ضمن أهدافها وضع توصيات للقطاعات الواعدة في الصناعة والتي من شأنها تحقيق تقدم للأمام.

وتعتمد في رؤيتها على عدة جوانب منها تطوير إستراتيجية للتصنيع من خلال التركيز على الصناعات المنتجة وخطة عمل تعتمد على المبادرة والابتكار.

ومن خلال تناول وضع اليمن في الجداول الدولية مع الأرقام التي تكشف حجم قطاعها المالي ووضعها التجاري ونقاط القوة والضعف تم التأكيد على أن الدخل القومي وصل في٢٠١٠ م الى ٣٠ مليار دولار وهناك أمال أن يصل النمو في ٢٠٢٥م إلى٩ ٪.

وبينت الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات جيدة لقيام صناعات غذائية سمكية تعتمد أساسا على الإنتاج الحالي لليمن من الثروة السمكية والإحياء البحرية فمن الإنتاج السمكي ستقام صناعات غذائية متعددة يمكن تصديرها للخارج مما يجعلها توفر قيمة مضافة كبيرة وليس الاعتماد على تصدير المنتجات البحرية مباشرة كما هو ألان.

مبينتا أن الأسواق الدولية تحتاج لأنواع معينة من الأطعمة البحرية وهي التي تتوفر في اليمن بنسبة كبيرة وستجنى ثمارا واسعة للأيادي العاملة في تلك الصناعات في حال قيامها.

وفي جانب الصناعات الغذائية النباتية هناك فرصا واعدة لإنتاج مشروبات غذائية وأطعمة من التمور والرمان والموز وهي بحد ذاتها من أهم المنتجات اليمنية المنافسة، كما يمكن للصناعات الحالية الاستفادة من الألبان المحلية ودمج صناعات غذائية بها مما ينتج مكونا هاما سيمثل قوة غذائية للمجتمع بقيمة بروتينية وفيتامينات كبيرة.

كما أشارت الدراسة إلى جانب هام من الصناعات المعتمدة على النباتات مثل صناعات الأدوية والمنتجات التجميلية والمنظفات.

وأشارت إلى أن اليمن يمكنه إنشاء مثل هذه الصناعات طالما وإنها تعتبر توجه العالم حاليا لأنها منتجة خالية من المواد الكيميائية ومن مصدر اخضر.

وفي جانب قطاع الطاقة الواعدة يمكن قيام صناعة طاقة متجددة من مصادر جديدة تعتمد على الرياح والطاقة الشمسية والحرارة في باطن الأرض الأمر الذي سيمكن اليمن من توليد ما يقارب من٢٥ ٪ من احتياجاته المستقبلية من هذه المصادر ان تم توفير التمويل اللازم لها وفقا للأنظمة العالمية.

وتوضح الدراسة أن اليمن يمتلك إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة الجيوحرارية من باطن الأرض وهي بذاتها ستمثل نقلة نوعية لليمن في إنتاج طاقة نظيفة وفقا للمعايير الدولية

وأوضحت الدراسة أن هناك فرصا عديدة لإنتاج صناعات معدنية عديدة من خلال استغلال المواد المعادن اليمنية ففي حجز الجير مثلا يمكن قيام صناعات لطحنها وفرزها إلى إحجام صغيرة بقيمة الميكرو والنانو بحيث ستضيف قيمة مضافة هائلة لليمن من خلال بيعها في الأسواق الدولية.

وركزت الدراسة على جوانب هامة هي الابتكار والتغليف والتعليب الجيد للمنتجات اليمنية مؤكدة أن هذه الشروط هي المفتاح الحالي للأسواق الدولية.

وتهدف الدراسة والإستراتيجية إلى تقييم إمكانية تطوير الصناعة كمصدر جديد للنمو والحد من اعتماد البلاد على النفط كمصدر واحد للدخل وتوجيه عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى تنمية اقتصاديه ذات توجه صناعي لدفع عجلة النمو والحد من الفقر وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

ارتفاع طفيف للدين العام الخارجي على بلادنا نهاية يوليو2011م

خاص/الثورة
سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي على بلادنا حتى نهاية شهر يوليو٢٠١١م ارتفاعا طفيفا بنحو ١٨ مليون دولار وبنسبة ارتفاع تقدر ب ٠,٢٪ عما كان علية في يونيو٢٠١١م .
وذكرت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن الدين العام الخارجي ارتفع إلى ٦ مليارات و٢٥٦ مليون دولار في شهر يوليو ٢٠١١م مقابل ٦ مليارات و٢٣٨ مليون دولار في شهر يونيو٢٠١١م .
وبينت أن الزيادة الطفيفة في الدين تعود إلى الزيادة في الدين العام الخارجي على بلادنا للول الأعضاء في نادي باريس والتي ارتفعت إلى مليار و٧٧٠,٢ مليون دولار وذلك من مليار و٧٥٦ مليون دولار خلال نفس الفترة .
كما شهدت مديونية بلادنا لمؤسسات التمويل الدولية ارتفاعا طفيفا ، حيث زادت إلى ٣ مليارات و٤١٣,٥ مليون دولار مقابل ٣ مليارات و٤١١,٦ مليون دولار . بينما بلغت المديونية للدول غير الأعضاء في نادي باريس ٨٦٠,٨ مليون دولار مقابل ٨٥٩,٤ مليون دولار .

البنك المركزي : متوسط سعر الصرف بلغ في شهر يوليو2011 م نحو 213.80 ريالاً للدولار

خاص/الثورة
قال البنك المركزي اليمني إن متوسط سعر الصرف بلغ في شهر يوليو٢٠١١ م نحو ٢١٣.٨٠ ريالاً للدولار .
وأشار إلى أن سعر الصرف شهد خلال شهر يوليو انعكاسات الأزمة السياسية القائمة في البلاد حيث بلغ متوسط سعر الصرف ٢٣٩.١١ ريالا للدولار .
ويشهد سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية وخصوصا الدولار تذبذباً طفيفاً خلال الأشهر الماضية ، غير أن سعره ما يزال يشهد استقراراً نسبياً مقارنة بعمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي نشهدها اليمن .
كما شهد سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠٠٧ تغيرات طفيفة حيث ارتفع من١٩٨.٩٥ دولار عام ٢٠٠٧ إلى ١٩٩.٧٨ ريال لكل دولار عام٢٠٠٨ م ثم إلى ٢٠٢.٨٥ريال لكل دولار عام٢٠٠٩ م، وشكل متوسط التغير في سعر الصرف حوالي٠.٩٧ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠٠٧ م مقارنة بـ٣.١٩ ٪ المتوسط السنوي المستهدف في الخطة.
وتشير التقارير الحكومية إلى أن العملة الوطنية شهدت تدهوراً في قيمتها مقابل العملات الأجنبية خلال الثمانية الشهور الأولى من عام٢٠١٠ ، حيث ارتفعت قيمة سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي من ٢٠٩ ريال/دولار في شهر يناير ٢٠١٠ إلى ٢٣٢ في المتوسط خلال شهر أغسطس ٢٠١٠، وبمعدل تغير بلغ حوالي١٢ ٪ في المتوسط خلال تلك الفترة. ويعود ذلك إلى أسباب عدة من أهمها العجز الكبير في الموازنة العامة وتمويله من مصادر تضخمية، إضافة إلى ضعف الثقة في العملة الوطنية والمضاربة على سعر الصرف. فضلاً عن ارتفاع فاتورة الواردات وتشوه بيئة الاستثمار ومن ثم محدودية الاستثمارات الخارجية وموارد النقد الأجنبي بسبب الأوضاع الأمنية.

دراسة : الشراكة القوية بين الحكومات والقطاع الخاص أدت إلى إحداث تنمية متسارعة

خاص/ الثورة
قالت دراسة أن التجارب الناجحة للعديد من البلدان أثبتت أن الشراكة القوية بين الحكومات والقطاع الخاص أدت إلى إحداث تنمية متسارعة في تلك البلدان، وأنه بدون هذه الشراكة تبقى معدلات النمو ضعيفة وتزداد البطالة والفقر.
ولفتت إلى أن الحكومة اليمنية جيداً هذه الحقيقة، بل والمعادلة الرياضية الثابتة، غير أنها لم تفعل شيئاً ملموساً لتقوية الشراكة مع القطاع الخاص ليتمكن من إدارة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة.
وتؤكد الدراسات أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر يتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً.
وذكرت أن الشراكة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، حيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمل دور القطاع الآخر، كما أن نقاط القوة في أداء قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر.
كما تؤكد الدراسات أن إقامة شراكة في الوظيفة الاقتصادية بين الحكومة ورأس المال الخاص تظل عنصراً حاسماً لتحقيق نمو مطرد وبصفة دائمة ومستمرة للتطور الاقتصادي.
وقالت إن النمو المرتفع لا يمكن تحقيقه في ظل علاقات تنافرية بين الطرفين، بل يحتاج إلى بيئة مستقرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقة قوية تكفل وتؤمن بلوغ الأهداف المنشودة في التنمية.
وأشارت إلى أن التجربة العملية لكثير من الدول التي حققت معدلات نمو سواء البلدان الغربية أو الآسيوية، تشير بجلاء إلى قاعدة مصيرية وضرورة الارتباط الوثيق بين نشاط القطاع الخاص واستثماراته وبين طبيعة الدور الذي تقوم به الدولة وتوجهات السياسة العامة وما تتخذه من قرارات.